● أخبار قصيرة

قفزة بـ١٠٧ آلاف نقطة تدفع البورصة فوق ٥ ملايين

ارتفع المؤشر العام لبورصة طهران في ختام تعاملات، أمس الأحد، مسجلاً مكاسب بلغت ١٠٧ آلاف نقطة، ليعود إلى مستوى خمسة ملايين نقطة. كما سجل قطاعا المنتجات النفطية والمصارف أداء إيجابياً، في حين تحول قطاع الصناعات الدوائية إلى اللون الأحمر تقريباً بعد أسبوعين من الارتفاع.

وشهدت السوق تدفق ٦/١ تريليون تومان إلى الأسهم وحقوق الأولوية وصناديق الاستثمار في الأسهم، فيما أغلقت ٩١٪ من أسهم السوق على ارتفاع، وبلغت قيمة أوامر الشراء المتراكمة ١١/٦ تريليون تومان.

في المقابل، خرجت استثمارات بقيمة ٢/٦ تريليون تومان من صناديق الدخل الثابت، و٥٩ مليار تومان من صناديق الذهب، بينما دخلت استثمارات بقيمة ٤٦ مليار تومان إلى صناديق الفضة.

وتراوحت عوائد صناديق الذهب خلال تعاملات أمس بين سالب ١٪ وسالب ٢٪.

واستقطب قطاع المنتجات النفطية أكثر من تريليون تومان من أموال المستثمرين الحقيقيين، تلاه قطاع المصارف بـ٨٨٧ مليار تومان، ثم قطاع الصناعات الكيميائية بـ٧٧٥ مليار تومان.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات خلال يوم أمس ٢٤٣/٤ تريليون تومان، فيما تجاوزت قيمة التداولات الفردية ٣١ تريليون تومان.

استمرار العدوان على إيران يعرقل تزويد أوروبا بالغاز

أدى استمرار العدوان على إيران إلى ارتفاع أسعار الغاز المسال، مما أوقع الدول الأوروبية في مشاكل جسيمة. وعرّض التنافس العالمي المحتدم على الغاز الطبيعي المسال LNG استراتيجية أوروبا القائمة على تأجيل مشترياتها الشتوية لحين إعادة فتح مضيق هرمز لخطر الفشل.

وكانت الحكومات الأوروبية وشركات الطاقة قد اعتقدت، في نهاية الشتاء الماضي، أنها قادرة على تأجيل إعادة ملء مخزوناتها الاستراتيجية، وذلك على الرغم من وصول تلك المخزونات إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٢٢. غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الغاز، الذي أعقب اندلاع العدوان على إيران في أواخر شهر فبراير/ شباط، جعل أي مبرر اقتصادي للشراء أمراً صعباً.

غير أن اشتداد التنافس العالمي على شحنات الغاز المسال قد قلبت هذه الحسابات رأساً على عقب، ووضعت أوروبا في موقف هش.

ومع أن إيران والولايات المتحدة لم تدخلا في حرب شاملة في الوقت الراهن، فإنه من المحتمل في أي لحظة أن ترتفع وتيرة التوترات في غرب آسيا مرة أخرى، وأن تقفز أسعار الطاقة إلى مستويات أعلى مما كانت عليه قبل الحرب السابقة. وعندها، سيواجه الأوروبيون مشاكل أكثر خطورة مما واجهوه خلال الحرب الماضية.

مشروع استراتيجي يعيد رسم خريطة النقل بين طهران وبغداد؛

سكة حديد خسروي-خانقين-بغداد.. ممر جديد للتجارة والترانزيت

الوفاق/ أعاد توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بإنشاء خط سكك الحديد «خسروي - خانقين - بغداد» بحضور رئيسي الجمهورية في إيران والعراق، مشروعاً ظل لسنوات طويلة رهينة التعقيدات السياسية والتنفيذية إلى صدارة أجندة التعاون بين طهران وبغداد. ويُتوقع أن يمهد هذا الاتفاق الطريق لربط شبكتي سكك الحديد في البلدين عبر منفذ خسروي الحدودي، بما يعزز مكانة غرب إيران في المعادلات الاقتصادية والترانزيتية وحركة الزوار على المستوى الإقليمي.

خبراء في قطاع النقل يرون أن توقيع مذكرة التفاهم، الذي جاء خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى طهران، لا يقتصر على كونه اتفاقاً لإنشاء خط سكك حديدية جديد، بل يمثل خطوة استراتيجية نحو استكمال أحد أهم ممرات الربط في غرب آسيا، وهو الممر الذي سيتيح، من خلال وصل شبكة سكك الحديد الإيرانية بنظيرتها العراقية، آفاقاً جديدة أمام التبادل التجاري، والنقل الدولي، وحركة المسافرين بين البلدين.

ويأتي هذا الاتفاق في وقت تتواصل فيه بوتيرة متسارعة الأعمال التنفيذية لمشروع خط سكك الحديد كرمانشاه - خسروي داخل إيران، بالتزامن مع دخول المشاورات الخاصة بإطلاق تنفيذ المسار داخل محافظة ديالى العراقية مرحلة جديدة، وهو ما يعزز الآمال بإخراج أحد أقدم المشاريع المشتركة بين البلدين إلى حيز التنفيذ.

مشروع تتجاوز جذوره مجرد مذكرة تفاهم

ورغم أن توقيع مذكرة التفاهم الأخيرة يُمثل محطة جديدة في مسار التعاون بين إيران والعراق، فإن فكرة الربط السككي بين البلدين عبر منفذ خسروي تعود إلى أكثر من خمسة عقود. وطُرح هذا المشروع للمرة الأولى في سبعينيات القرن الماضي، بهدف ربط شبكة سكك الحديد الإيرانية بمدينة خانقين ومنها إلى بغداد، إلا أن انتصار الثورة الإسلامية، والحرب المفروضة، وما خلّفته من دمار في البنية التحتية، فضلاً عن سنوات طويلة من عدم الاستقرار الأمني في العراق، أدت إلى تأجيل تنفيذ المشروع لفترة طويلة. ومع تحسن العلاقات بين البلدين، عاد المشروع إلى جدول أعمال الاجتماعات المشتركة، وشهد خلال السنوات الماضية جولات متكررة من المباحثات، غير أن غياب الظروف المناسبة لتنفيذ المشروع بالتزامن على جانبي الحدود حال دون دخوله حيز التنفيذ.

وخلال السنوات الأخيرة، ومع التقدم المحرز في تنفيذ مشروع خط السكك الحديدية كرمانشاه - خسروي، إلى جانب المتابعات المتواصلة على المستويين الوطني والمحلي، عاد المشروع ليتصدر ملفات التعاون بين إيران والعراق، وهو مسار دخل اليوم مرحلة جديدة مع توقيع مذكرة التفاهم الأخيرة.

لماذا يكتسب منفذ خسروي هذه الأهمية؟

إن اختيار منفذ خسروي الحدودي الدولي لربط شبكتي سكك الحديد في إيران والعراق لا يقتصر على اعتبارات جغرافية فحسب، إذ يُعد هذا المنفذ، بفضل قربه من بغداد، وتاريخه الطويل في التبادل التجاري، وارتباطه بشبكة الطرق السريعة، فضلاً عن دوره المحوري في حركة زوار العتبات المقدسة، أحد أهم المنافذ الحدودية الرسمية بين البلدين. وخلال السنوات الأخيرة، أسهم تطوير البنية التحتية للمنفذ، وزيادة الطاقة الاستيعابية للمحطة الحدودية، وتأهيل طرق الوصول إليها، والارتقاء بالخدمات اللوجستية والخدمية، في تعزيز مكانة خسروي بين المنافذ الحدودية الواقعة في غرب إيران.

ويرى الخبراء أن وصول شبكة السكك الحديدية إلى هذا المنفذ سيستكمل المقومات اللوجستية المتوافرة فيه، ويحوّل خسروي من مجرد معبر حدودي إلى مركز لوجستي محوري، تتكامل فيه شبكتا النقل البري والسككي، بما يعزز كفاءة نقل البضائع والركاب ويمنحه دوراً أكبر في حركة التجارة والعبور الإقليمي.

يرى الخبراء أن وصول شبكة سكك الحديد إلى منفذ خسروي سيستكمل المقومات اللوجستية المتوافرة فيه ويحوّله من مجرد معبر حدودي إلى مركز لوجستي محوري

أبعد من مجرد إنشاء خط سكك حديدية

لا يُعدّ مشروع خط السكك الحديدية خسروي - خانقين - بغداد مجرد مشروع إنشائي، بل يمثل جزءاً من الإستراتيجية الإيرانية الرامية إلى تطوير ممرات النقل في غرب البلاد وتعزيز الترابط البنيوي مع الدول المجاورة. ويرى خبراء في قطاع النقل، أن ربط شبكة سكك الحديد الإيرانية بالعراق من شأنه أن يُخفض تكاليف نقل البضائع، ويُقلص زمن الشحن، ويُعزز الاستفادة من قدرات النقل بالسكك الحديدية في التبادل التجاري بين البلدين.

كما يُتوقع أن يسهم هذا المشروع في توفير البيئة المناسبة لتطوير المراكز اللوجستية، والمستودعات الحدودية، والصناعات المرتبطة بقطاع النقل، والخدمات المساندة، في مناطق غرب إيران، فضلاً عن إيجاد قيمة مضافة للمناطق الحدودية، بما يعزز مكانة محافظة كرمانشاه في الاقتصاد الوطني وفي حركة التجارة مع العراق بصورة أكبر.

ربط شبكة سكك الحديد الإيرانية بالعراق من شأنه أن يُخفض تكاليف نقل البضائع ويُقلص زمن الشحن ويُعزز الاستفادة من قدرات النقل بسكك الحديد في التبادل التجاري بين البلدين

الخلاصة:

لا يُمثل خط السكك الحديدية خسروي - خانقين - بغداد مجرد خط حديدي يربط بين بلدين، بل يمكن أن يتحول إلى بنية تحتية استراتيجية لتطوير التعاون الإقتصادي، وزيادة القدرات الترانزيتية، وتسهيل الرحلات الدينية، وتعزيز الروابط الإقليمية. وتتجه الأنظار حالياً إلى تنفيذ بنود مذكرة التفاهم وبدء العمليات التنفيذية على جانبي الحدود. وإذا استمر هذا المسار بالإرادة نفسها التي قادت إلى توقيع الاتفاق، فإن المشروع الذي ظل ينتظر تحقيقه لأكثر من نصف قرن يمكن أن يصبح أحد أبرز المشاريع المشتركة الخالدة بين إيران والعراق؛ وهو مشروع لن يسهم فقط في تعزيز مكانة منفذ خسروي الدولي ضمن شبكة النقل الإقليمية، بل سيفتح أيضاً آفاقاً جديدة أمام التعاون طويل الأمد بين البلدين.

مساعد رئيس الجمهورية ملتقياً وزير إدارة الأراضي والبنية التحتية الأرميني:

يمكن تحويل علاقات إيران وأرمينيا إلى نموذج يُحتذى به لدول المنطقة

عقد مساعد رئيس الجمهورية رئيس منظمة التخطيط والميزانية، ووزير إدارة الأراضي والبنية التحتية في جمهورية أرمينيا، اجتماعاً مشتركاً بحثا خلاله سبل تطوير العلاقات بين البلدين. وخلال هذا اللقاء، أعرب حميد بورمحمدي عن تقديره لحضور نيكول باشينيان، رئيس وزراء جمهورية أرمينيا، في مراسم تشييع قائد الثورة الإسلامية الشهيد آية الله العظمى السيد علي الخامنئي(رض)، كما شكر مواقف أرمينيا خلال فترة الحرب المفروضة الثالثة. وأشار بورمحمدي إلى المباحثات التي جرت بين الجانبين خلال زيارته الأخيرة إلى أرمينيا، قائلاً: أنه من الضروري متابعة محاور المحادثات، التي تشمل تطوير العلاقات التجارية، وتطوير معبر نوردوز، وبناء الجسر الثاني، وحل مشكلة الرسوم الجمركية على الطرق، والإسراع في استكمال خط نقل الكهرباء الثالث، ضمن برنامج منسق من قبل الطرفين، والعمل على إنجازها. وأضاف: أنه عندما يُكلف رئيس الجمهورية منظمة التخطيط والميزانية برئاسة اللجنة المشتركة بين إيران وأرمينيا، فإن ذلك إنما يدل على المكانة التي تحتلها أرمينيا وعلاقاتها بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وشدد بورمحمدي على أنه، بالنظر إلى مكانة المنظمة ودورها الرقابي، يمكن للجانب الأرميني والسفير المحترم طرح القضايا والعقبات التي تواجه التعاون في أي وقت يحتاجان إليه، بحيث يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها. وواصل رئيس منظمة التخطيط والميزانية كلمته بالتأكيد على ضرورة عقد اللجنة المشتركة بين البلدين في أقرب وقت ممكن، بما يعزز العلاقات والتعاون بين الجانبين، مشيراً إلى العلاقات الودية بين طهران ويريفان، كما اعتبر أرمينيا واحدة من جيران إيران المهمين، ومؤكداً أن هناك قدرات ومجالات مناسبة لتطوير مختلف أوجه التعاون الثنائي، ولاسيما في القطاعات الاقتصادية. من جانبه، أعرب وزير إدارة الأراضي والبنية التحتية في جمهورية أرمينيا، خلال هذا اللقاء، عن رضاه عن مستوى التقدم المحرز في المشاريع المشتركة بين البلدين، وقال إن بلاده تتطلع إلى تطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات. كما طرح دافيت خوداتيان مقترحات تهدف إلى تسريع وتسهيل تنفيذ مشروع خط نقل الكهرباء الثالث من أرمينيا إلى إيران.

رئيس لجنة الاستثمار في غرفة التجارة:

تمويل الإنتاج مفتاح الحفاظ على الاستقرار الإقتصادي

الوفاق/ أكد رئيس لجنة الاستثمار في غرفة التجارة الإيرانية، أن دعم الإنتاج يجب أن يكون الأولوية الأولى للحكومة في ظل ظروف الحرب، حتى لا يتضرر التشغيل وتأمين احتياجات السوق، وقال: في اقتصاد الحرب لابد من الاختيار بين خيارين؛ نقص السلع أو ارتفاع الأسعار، ويبدو أن توافر السلع في الأسواق، حتى وإن كانت بأسعار أعلى، أفضل بكثير من حدوث نقص في السلع.

وتواجه الاقتصادات المنخرطة في الحروب عادة تحديين متزامنين؛ فمن جهة تشهد ارتفاعاً في تكاليف الإنتاج، واضطراباً في سلاسل التوريد، وزيادة في الأسعار، ومن جهة أخرى تتراجع القدرة المالية للمؤسسات على تأمين المواد الأولية واستمرار الإنتاج. وفي مثل هذه الظروف، يجد صناع السياسات الاقتصادية أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ خيارات صعبة بين السيطرة على التضخم والحفاظ على استمرارية الإنتاج. ويرى كثير من الخبراء أنه في اقتصاد الحرب ينبغي أن تكون الأولوية لمنع توقف نشاط المؤسسات وضمان الإمداد المستمر بالسلع التي يحتاجها المجتمع، لأن تراجع الإنتاج ونقص السلع قد يترتب عليهما تداعيات أشد خطورة من ارتفاع الأسعار.

وبشأن أهم أولويات الحكومة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في ظل ظروف الحرب، قال رئيس لجنة الاستثمار في غرفة التجارة: إن أهم إجراء ينبغي أن يكون على جدول الأعمال في المرحلة الحالية هو التخلي عن السياسات الانكماشية، وتهيئة الظروف اللازمة لتمويل المؤسسات الإنتاجية. وأضاف: أن توفير التمويل للإنتاج في الظروف الراهنة يُعد، من وجهة نظر القطاع الخاص، ضرورة لا مفر منها، موضحاً: أنه يجري حالياً ضخ حجم كبير من السيولة لتسديد رواتب وأجور موظفي الدولة، وهو ما يترك بدوره آثاراً تضخمية، في حين يرى بعضهم أن توجيه الموارد إلى القطاع الإنتاجي يؤدي أيضاً إلى التضخم.

واعتبر فرشيد شكرخدائي أن أهم إجراء على المدى القصير يتمثل في توفير البيئة المناسبة لمنح التسهيلات الائتمانية للقطاع الإنتاجي، بما يمكّن الوحدات الاقتصادية من تأمين المواد الأولية التي تحتاج إليها.

ورداً على سؤال بشأن أداء الحكومة في توفير السلع الأساسية ومنع فراغ رفوف المتاجر، قال شكرخدائي: تمكنت الحكومة خلال الفترة الأخيرة من تلبية احتياجات السوق بالاعتماد على المخزونات المتوافرة في المستودعات والسلع الموجودة، ما حال دون حدوث نقص واسع في الأسواق. وقد جرى توفير جزء من السلع المطروحة في السوق من المخزونات الموجودة لدى المنتجين والمؤسسات، إلا أن القضية الأساسية تتمثل في ضرورة إعادة تعويض هذه المخزونات واستكمالها.